في اجتماع الكويت.. دانوا الارهاب ضد العراقيين وقواتهم الامنية

وزراء داخلية الجوار يعبرون عن ارتياحهم للتقدم الامني العراقي

*وزير الداخلية المصري: تعزيز الامن يكفل للمبادرات الانطلاق نحو آفاق أرحب للوفاق العراقي

*وزير الداخلية السعودي: أي قصور من دول الجوار يعطي الفرصة للإرهاب للإنفراد بالعراق وجعله منطلقاً للجرائم

الكويت / وكالات

عقد وزراء داخلية دول الجوار العراقي الثلاثاء في الكويت اجتماعهم الرابع بمشاركة وزراء داخلية العراق والسعودية وتركيا وايران ومصر وسوريا والأردن والبحرين إلى جانب الدولة المضيفة الكويت.

وقد شدد عدد من وزراء داخلية دول جوار العراق على ضرورة التعاون الثنائي والاقليمي والدولي مع العراق لمساعدته على استعادة امنه واستقراره.

واكد هؤلاء الوزراء في كلماتهم خلال الجلسة الافتتاحية للاجتماع ضرورة مساعدة العراق على النهوض في عملية البناء والتعمير واتخاذ دول الجوار كل ما من شأنه المساعدة على استتباب الامن وتحقيق المصالحة الوطنية العراقية ومشاركة كل الاطياف السياسية في العملية السياسية.

وقد اكد النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع الكويتي الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح سعي دول جوار العراق وتطلعها الى رؤية العراقيين يعيشون داخل مجتمع يسوده الاستقرار والوفاق بين ابنائه.

وقال الشيخ جابر في كلمة افتتح بها الاجتماع الرابع لوزراء داخلية دول الجوار للعراق ان "جدول أعمال اجتماعنا اليوم الذي نحن بصدد مناقشته يمثل ثمرة تطلعاتنا التي نسعى دائما للوصول اليها لصالح الاخوة في العراق بالعيش داخل مجتمع يسوده الاستقرار والوفاق بين ابنائه".

وشدد على اهمية التعاون الامني بين الدول في مجال مكافحة الارهاب موضحا ان هذا التعاون "يستلزم منا تكثيف الجهود من أجل التصدي لهذه الظاهرة الدخيلة على مجتمعاتنا وذلك بالسيطرة على تحركات العناصر الارهابية واجتثاث جذورها من خلال وضع ما تم الاتفاق عليه في لقاءاتنا السابقة".

وجدد الشيخ جابر الدعم لمساعي الحكومة العراقية في القضاء على هذه الظاهرة بتضافر كافة الجهود الاقليمية والدولية المبذولة في هذا المجال.

مؤكدا على اهمية ضبط الحدود "باعتبارها مسؤولية مشتركة بين العراق ودول الجوار وذلك بالاعتماد على احدث الانظمة المتصلة باجراءات المراقبة وتبادل المعلومات بهدف التصدي لعمليات التسلل وتهريب الاسلحة والمتفجرات من والى العراق الشقيق".

وجدد الموقف الكويتي المساند للعراق قائلا ان "دولة الكويت الجارة الشقيقة للعراق تسعى دائما الى تقديم جميع أوجه المساندة الى الشعب العراقي الشقيق لتجاوز هذه المحنة العصيبة من خلال دعمها لجميع المبادرات الايجابية وفق ما يمليه عليها واجب الاخوة والدين مؤكدة مواصلة دعمها لجميع الجهود الاقليمية والدولية الرامية لمساعدته على تخطي هذه الازمة من منطلق ايمانها والتزامها بالمساهمة الفاعلة لتحقيق الامن والاستقرار لاراضيه".

من ناحيته اكد وزير الداخلية السعودي الامير نايف بن عبدالعزيز اهمية تغيير واقع ما يعيشه العراق وشعبه من اعمال قتل وتشريد وتهجير والعمل من اجل وقف هذه المعاناة.

وقال الامير نايف في كلمة له امام الاجتماع الرابع لدول جوار العراق "انه واقع مرير يحياه انسان العراق ومع هذا الواقع لايكفي ان نتألم ونشعر بمرارته وانما ينبغي وبكل صدق ان نفعل شيئا ونكثف الجهود ونستثمر القدرات من اجل وقف هذه المعاناة والتصدي لرغبات القوى التى لاتريد لهذا البلد ان يتجاوز محنته وان يعود الى موقعه في المحيط العربي الاسلامي والدولي بكامل سيادته ووحدته واتحاد ابنائه".

وذكر ان "من ابناء العراق من لايعمل لصالح العراق وامنه واستقراره سواء بجهل منه لعواقب تصرفاته او انه ارغم على القيام بذلك بشكل او بآخر ولهم نقول ان التاريخ لن يرحم من يتعمد الاساءة لوطنه وشعبه وأمته تحت اي مبرر من المبررات".

وقال "يخطئ من يعتقد ان اجتماع وزراء داخلية دول الجوار للعراق هو فقط من اجل مصالح دول الجوار وليس من اجل مصلحة العراق في المقام الاول ان من يقول ذلك يتجاهل حقيقة ان ا لوضع العراقي يشكل هما مشتركا لجسد واحد.. فروابطنا بالعراق روابط أخوة وعقيدة وجوار تستوجب منا المشاركة الفعلية في كل جهد يسهم في تخفيف معاناة هذا الشعب ومساعدته".

واكد الامير نايف ان "دول الجوار للعراق معنية قبل غيرها بأمن هذا البلد الجار والشقيق وان اي قصور يعتري جهودها في الوقوف الى جانبه سوف يعطي الفرصة للقوى والتنظيمات الارهابية للتفرد بالعراق وجعله منطلقا لاعمالها الاجرامية ونواياها الشريرة التى سوف يجد فيها كل عدو لهذه المنطقة غايته ومبتغاه".

وقال "لقد تأكد لنا جميعا بأن القوى الارهابية التي تظهر علانية حرصها على الاسلام والمسلمين هي بكل اسف من اهم عوامل الاضرار بالاسلام والمسلمين وهي من جرأت اعداء المسلمين عليهم وهيأت لهم الفرص والمبررات للنيل من العقيدة واصحابها".

واضاف ان المسلمين ادركوا حقيقة خطر هذه التنظيمات الارهابية قبل غيرها على الاسلام والمسلمين فأخذوا يصنفونها في صفوف أعداء هذه الامة وهذا ما يجب ان نعمل عليه جميعا.

من جانبه قال وزير الداخلية الاردني عيد الفايز في الجلسة ان امن واستقرار العراق مصلحة مشتركة لجميع الدول المجاورة له معربا عن الامل ان يمثل الاجتماع فرصة للتباحث وتبادل وجهات النظر من اجل الوصول الى افضل سبل التعاون والتنسيق "لان امن واستقرار العراق امن واستقرار لجميع دولنا".

واضاف الفايز ان ما يتعرض له العراق من ارهاب امتد الى الدول المجاورة له لافتا الى ان الاردن دفع ثمنا باهظا من جراء ذلك.

من جهته قال وزير الداخلية البحريني الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة في كلمته ان "الموقف الامني بحاجة الى تشخيص وتحليل من قبل الاخوة في العراق الامر الذي سيساعد دول الجوار على اتخاذ الاجراءات المطلوبة منها على ضوء ذلك".

واشار الى ضرورة "تفعيل آلية للتواصل الامني وايجاد منظومة أمنية تشمل تبادل المعلومات وتعزيز اجراءات وجهود مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة ومنع التسلل" مبينا ان تلك هي المجالات الرئيسية التي يرتكز عليها بروتوكول التعاون الامني بين العراق ودول الجوار.

من ناحيته قال وزير الداخلية المصري اللواء حبيب العادلي في كلمته ان دعم وتعزيز المقومات الامنية من شأنه ان يكفل للمبادرات الوطنية في العراق قدرة التواصل مع مختلف القوى العراقية والانطلاق نحو آفاق أرحب لمسار الوفاق العراقي وحشد الارادة الوطنية.

وجدد الوزير العادلي تأكيده الالتزام ببنود بروتوكول التعاون الامني السابق الذي تم توقيعه العام الماضي في جدة بين العراق والدول المجاورة له "باعتباره مرجعية أساسية للجهود في مجال مكافحة الارهاب والتسلل والجريمة المنظمة".

وذكر انه "على الرغم من عدم وجود حدود مصرية عراقية مشتركة فان الاجهزة المصرية المعنية تباشر اجراءات نشيطة ويقظة وحازمة لمواجهة أية عناصر تستهدف السفر الى العراق مباشرة او من خلال دولة اخرى من اجل الانضمام لفصائل الارهاب".

واشار اللواء العادلي الى استعداد مصر للتعامل مع اية مبادرة لتخفيف الاعباء عن النازحين العراقيين والتوصل الى حل سياسي شامل يؤكد وقف اعمال العنف وعودة العراقيين لبلادهم ودعم الحكومة العراقية لتحسين اوضاع رعاياها في الخارج.

من جهته قال وزير الداخلية التركي بشير اتالاي في كلمته ان بلاده تدعم وحدة واستقرار الاراضي العراقية وسيادتها مؤكدا ان تغلب العراق على مشاكله السائدة ليس مكسبا للمنطقة التي تعيش تحت ظل النزاعات فحسب بل سيكون مكسبا ايضا للعالم المتحضر.

ولاحظ الوزير التركي تراجع وانخفاض اعمال العنف والارهاب في العراق في حين "لايزال تحقيق الامن وازالة التوتر العرقي والمذهبي يحتفظان بمكانهما ضمن جدول اعمالنا كمشكلة تتطلب حلا".

على صعيد آخر تحدث الوزير اتالاي عن حق تركيا في اتخاذ بعض التدابير "لمنع الجرائم البشعة الموجهة لها من قبل ناشطي منظمة حزب العمال الكردستاني شمال العراق".

من ناحيته اكد وزير الداخلية الايراني مصطفى بور محمدي في كلمته ان معالجة قضايا المنطقة لن تتحقق الا بمشاركة دول المنطقة ومحوريتها بعيدا عن التدخلات الاجنبية في شؤون المنطقة.

ورأى الوزير محمدي ان الاجتماع الحالي يجسد احد اهم سبل التعاون ويمكن من خلال الدور الحاسم والمحوري ان تتمكن دول الجوار من تقديم مساعدات جمة في اطار بلورة الاستقرار والامن وتحقيقهما.

وعبر عن استنكاره لجميع العمليات الارهابية في العراق مشيرا الى انها "لاتهدف الا الى تدمير الطاقات البشرية والاقتصادية في العراق ومضاعفة التحديات القومية والطائفية وتصدير التدهور الامني الى خارج حدوده مما يصب في اطار تكريس تواجد القوات الاجنبية".

واكد الوزير الايراني دعم بلاده المطلق للسيادة والوحدة الوطنية العراقية واحترام عدم التدخل في الشؤون العراقية مضيفا ان بلاده تبذل قصارى جهدها من اجل مساعدة واسناد الحكومة هناك.

ودعا الى تشديد السيطرة على الحدود ومراقبتها والتبادل الجاد للمعلومات حول التحركات الارهابية والتسلل اللامشروع ونقل الاسلحة والعتاد اضافة الى اتخاذ التدابير والقرارات الجماعية حول تعيين مصير اللاجئين العراقيين وتوفير الظروف المناسبة لعودتهم الى بلدهم.

وقال وزير الداخلية السوري اللواء بسام عبدالمجيد في كلمته ان العلاقات السورية العراقية شهدت تقدما نوعيا تمثل في تزايد العمل من اجل دفع العلاقات الثنائية الى اعلى المستويات.

واكد وقوف بلاده الى جانب الشعب العراقي بكل مكوناته ودعمها للعملية السياسية التي تستهدف تحقيق الحرية والاستقلال والوحدة وحرصها على توفير الامن في العراق ومنها المناطق الحدودية ومنع عمليات التسلل منه واليه.

واضاف ان عملية ضبط الحدود مسؤولية مشتركة يجب ان ينهض بها العراق ودول الجوار لمكافحة كل ما من شأنه زعزعة الامن والاستقرار.

وافاد بانه تم توقيع اتفاقية تفاهم بين وزارتي الداخلية في سوريا والعراق كما تم تشكيل لجان متخصصة لتنفيذ اوجه التعاون بينهما وتطويره للوصول به الى اقصى الدرجات اضافة الى الالتزام المطلق ببروتوكول جدة الموقع من قبل العراق والدول المجاورة له.

من جهته حذر وزير الداخلية جواد البولاني في كلمته من ان ما يتعرض له العراق من ارهاب قد ينتقل الى دول اخرى الامر الذي يتطلب وضع الخطط المشتركة وتنسيق المواقف لمنع التنظيمات الارهابية من تحقيق اهدافها.

وتحدث عن جهود الحكومة العراقية في مكافحة التنظيمات الارهابية والمليشيات والعصابات الخارجة عن القانون من اجل الاستقرار في العراق.

وقال ان الخطوات التي تحققت على طريق المصالحة الوطنية وتنفيذ العمليات الامنية واشراك المواطنين في تلك الجهود تركت اثرا ايجابيا على الوضع الامني في العراق على الرغم من وجود بؤر ارهاب تعتزم الحكومة العراقية استئصالها بالتعاون مع مواطنيها. وشدد على ان العراق يراعي حسن الجوار ويلتزم بمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ويقيم علاقاته على اساس المصالح المتبادلة ويحترم التزاماته الدولية "وهو جاد في منع التنظيمات الارهابية من استخدام اراضيه مقرا وممرا لاية انشطة عدائية ضد اية دولة من دول الجوار".

وقال الوزير البولاني ان مواجهة خطر الارهاب بجميع اشكاله يتطلب التزامات كل دول المنطقة وتضافر جهودها للقضاء على مصادر الدعم والتمويل للمنظمات الارهابية والميليشيات.

من ناحيته قال الامين العام المساعد للشؤون السياسية في جامعة الدول العربية السفير احمد بن حلي في كلمته ان التطورات على الساحة العراقية والتفاعلات الاقليمية والدولية "تدفع باتجاه البحث عن مقاربة جدية".

واضاف ان تلك المقاربة كفيلة بالمساهمة في معالجة الوضع العراقي وتمكين العراقيين من تغيير الواقع العراقي نحو الاستقرار وتحقيق المصالحة الوطنية التي تعتبرها الجامعة اولوية مطلقة لاعادة الامن والسلم الاهلي والوفاق الوطني في العراق والحفاظ على وحدته وهويته العربية الاسلامية وخياراته المصيرية وضمان خروج منظم للقوات الاجنبية وبناء علاقات سليمة وتعاون مثمر ما بين العراق ومحيطه.

ورأى بن حلي ان هناك قناعة تامة لدى جميع العراقيين على الرغم من ضخامة الازمة وحدتها بان " بناء العراق الجديد وفق النظام السياسي الديمقراطي الذي يتطلع اليه العراقيون يستند الى الثوابت الوطنية الراسخة التي تحفظ للعراق هويته ووحدته ارضا وشعبا في اطار تنوع نسيجه الاجتماعي".

وبين ان العملية السياسية الراهنة تتطلب دعم الحكومة العراقية المركزية وتقوية موقفها لتوسيع افق العملية السياسية وتطوير اجوائها واشراك جميع القوى العراقية دون اقصاء او تهميش. واعتبر قرار مجلس الامن الخاص بتوسيع مهمة الامم المتحدة في العراق "منطلقا مهما للتعامل الايجابي والجدي من قبل المجتمع الدولي المتمثل في الامم المتحدة مع الوضع في العراق والدفع قدما بالحوار السياسي والمصالحة الوطنية".

وشدد بهذا الصدد على ضرورة مواصلة التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية في سبيل انجاز جهود المصالحة الوطنية العراقية على الاسس التي اتفقت عليها معظم القوى السياسية العراقية خلال اجتماعاتها تحت مظلة الجامعة.

من جهته قال القائم بأعمال المبعوث الخاص للامين العام للامم المتحدة مايكل شولنبرج في كلمته في الاجتماع ان الامم المتحدة تدعو دول الجوار الى بذل كل الجهود والامكانات لاعادة الامن والاستقرار الى العراق ومساعدة اللاجئين العراقيين.

واعرب عن عميق الشكر والتقدير لدولة الكويت على جهودها المتميزة في تنظيم الاجتماع وتضييف الوفود المشاركة.

البيان الختامي

هذا واختتم وزراء داخلية دول جوار العراق ليلة الثلاثاء اعمال اجتماعهم الرابع بالتأكيد على أهمية التنسيق والتعاون الامني بين العراق والدول المجاورة وتبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة الارهاب. واكد البيان الختامي للاجتماع الرابع اهمية مواصلة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الاجتماعات السابقة والاستمرار باتخاذ الاجراءات اللازمة الكفيلة بمكافحة الارهاب وتمويل العمليات الارهابية من خلال التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات الامنية واتخاذ ما يلزم من اجراءات ضرورية للقضاء على نشاط الجماعات الارهابية والميليشيات المسلحة مع دعم جهود الحكومة العراقية لتعزيز الامن والاستقرار.

وعبر الوزراء عن ارتياحهم لمدى التقدم الذي تم تحقيقه في مجال الامن على الساحة العراقية خلال الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة .

وشددوا على ضرورة تعزيز الآليات القائمة لدعم التنسيق بين حكومة العراق ودول الجوار على المستويين الثنائي والجماعي استنادا الى البروتوكول الامني.

وحث الوزراء الدول التي لم تصادق بعد على بروتوكول التعاون الامني الذي تم التوقيع عليه في الاجتماع الثالث بجدة العام الماضي على سرعة المصادقة عليه.

وشددوا في بيانهم الختامي على اهمية القضاء على انشطة الجماعات الارهابية التي تهدد امن وسلامة العراق ودول الجوار وعلى اهمية تعزيز التعاون الفعال في هذا الشأن داعين الى مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لمراقبة وضبط الحدود والمنافذ ومكافحة تزوير وثائق السفر لمنع التسلل والتهريب وتنقل الارهابيين من والى العراق.

واكد المجتمعون على اهمية تفعيل دور سكرتارية الاجتماع للقيام باعمال التنسيق والاعداد والتحضير للاجتماعات الوزارية ومتابعة ما يصدر عنها من قرارات بالتنسيق مع ضباط الاتصال بالدول الاعضاء.

واتفقوا على قيام العراق بموافاة سكرتارية الاجتماع بتقارير كل ستة اشهر عما يتم انجازه من البيانات والقرارات الصادرة عن الاجتماعات الوزارية مع مراعاة تزويد الدول الاعضاء في الاجتماع بنسخ من هذه التقارير.

كما اكد الوزراء في بيانهم الختامي على تقديم العون لاجهزة الشرطة العراقية بما في ذلك تدريب كوادرها ومعالجة مصابيها نتيجة الاعتداءات الارهابية.

وعبر وزراء داخلية دول الجوار في بيانهم الختامي عن دعمهم لجهود الحكومة العراقية للاسراع نحو تحقيق المصالحة الوطنية والتي تشمل كل مكونات الشعب العراقي واشراكهم في العملية السياسية والديمقراطية بشكل متوازن مما ينعكس ايجابيا على الاوضاع الامنية.

واكدوا اهمية الحفاظ على سلامة ووحدة اراضي العراق وسيادته واستقلاله السياسي والالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

كما شدد الوزراء على استمرار الدور النشط لدول الجوار العراقي في دعم الحكومة العراقية الرامية الى تحقيق الامن والاستقرار وتمكينه من ممارسة دوره الايجابي كعضو فاعل في المجتمع الدولي ومن بناء علاقات ايجابية مع دول الجوار وفق قواعد القانون الدولي وتنفيذ التزاماته الدولية.

ودان الوزراء جميع الاعمال الارهابية التي ترتكب ضد ابناء الشعب العراقي وافراد الشرطة العراقية والقوات الامنية والدول المجاورة له كما يدينون الهجوم الارهابي الذي وقع على القوات التركية يوم الاحد الماضي.

ورحبوا بالدعوة المقدمة من وزير الداخلية الاردني عيد الفايز لتضييف الاجتماع الخامس لدول جوار العراق في عمان خلال العام المقبل.

وعبروا في البيان الختامي عن امتنانهم لدولة الكويت لتضييفها هذا الاجتماع والترتيبات التي اتخذتها حيال ذلك.

وكان وزراء داخلية دول جوار العراق قد ناقشوا في جدول اعمال الاجتماع ما تم انجازه من قبل دول الجوار حيال البيان الختامي الصادر عن اجتماعهم الثالث الذي عقد في جدة العام الماضي ومدى التقدم الذي تم تحقيقه لمكافحة الارهاب في العراق وتعزيز الاجراءات الامنية في المناطق الحدودية.

واستعرض الوزراء ايضا توصيات لجنة التعاون والتنسيق الامني التي عقدت اجتماعها في دمشق والبيان الختامي الصادر عن اجتماع بغداد الثاني لخبراء البلدان المجاورة للعراق المنبثقين عن مؤتمر مبادرة العهد الدولي مع العراق الذي عقد اخيرا في مدينة شرم الشيخ المصرية.

*وزير الداخلية التركي: تغلب العراق على مشاكله مكسب للعالم المتحضر

*وزير الداخلية السوري: ضبط الحدود مسؤولية مشتركة بين العراق ودول الجوار

*وزير الداخلية الايراني: تشديد السيطرة على الحدود .. وقرارات جماعية حول مصير اللاجئين العراقيين

قلق من احتمال تزايد عدد النازحين جراء التوتر الامني بين العراق وتركيا

بغداد/وكالات

قالت الأمم المتحدة إنّ عدد النازحين العراقيين داخل بلدهم بسبب القتال هناك، ارتفع مع تزايد المخاوف لدى موظفي الإغاثة من كون التوتر على الحدود مع تركيا يمكن أن يزيد من تردي الوضع.

وقال مسؤول في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إنّ ٢,٣ مليون عراقي نزحوا داخل بلدهم فيما لجأ مثلهم تقريبا (٢,٢ مليون) إلى الدول المجاورة ولاسيما سوريا والأردن.

وتعدّ هذه الأرقام أعلى من الأرقام التي أعلنتها الأمم المتحدة مؤخرا والتي أشارت إلى رقم إجمالي يبلغ ٤,٤ مليون عراقي بين نازح ولاجئ.

وقال مكتب المفوضية إنّ أكثر من مليون شخص نزحوا قبل ٢٠٠٣ مع غزو الولايات المتحدة للعراق، فيما نزح ١٩٠ ألفا بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، ونزح أكثر من مليون آخرين بعد تفجير قبة الإمامين العسكريين في سامراء وأدى إلى أعمال عنف طائفي.

وبدأت سوريا، التي استقبلت وحدها نحو مليون ونصف المليون لاجئ عراقي، في تنفيذ إجراءات أكثر تشددا فيما يتعلق بالسماح للعراقيين بدخول أراضيها والإقامة فيها.

وقالت المفوضية في بيان لها "نخشى أن يتزايد النزوح إلى وسط وجنوب العراق بعد أن أصبح شمالها وخارجها على شفا حفرة أن يصبح النزوح إليهما مستحيلا."

وذكر البيان أنّ ١١ من ١٨ محافظة في العراق تفرض قيودا على النزوح الداخلي.

وأضاف أنّ المفوضية تراقب عن كثب التطورات على الحدود العراقية-التركية مع تهديد أنقرة بعبور الحدود والقيام بعمليات ضدّ مقاتلي حزب العمال الكردستاني شمال العراق.

وأوضح البيان أنّ شمال العراق يضمّ أكثر من ٨٠٠ ألف نازح عراقي. وفي نهاية أيلول ومع قصف مدن عراقية على الحدود الإيرانية، نزحت ٣٤٠ أسرة فيما تتزايد مخاوف المفوضية من ارتفاع عدد النازحين في ضوء التطورات الحالية.

وفي وقت سابق من الشهرالجاري أدى القصف التركي إلى نزوح ١٥ عائلة على الأقل، وفقا للمسؤولة في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أستريد فان جنديرين.